

الوباء يضع اقتصادات دول الشرق الأوسط بين فكي كماشة

منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا تواجه مخاطر كورونا وتبعات حرب أسعار النفط

خطر كورونا يهدد بارتفاع الدين والبطالة في الشرق الأوسط

ديب - حذّر صندوق النقد الدولي الأربعاء، من أن معدلات الديون والبطالة والعجز ستزداد في الشرق الأوسط على خلفية إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد وتراجع أسعار النفط، ما يفاقم معاناة اقتصادات تضررت على مدى عقود بفعل الحروب. وقال في تقرير إن جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريبا ستخسر حتما مئات مليارات الدولارات من الإيرادات. وأوضح في تقرير الأفاق الاقتصادية الإقليمية أن "جائحة كوفيد-19" وتراجع أسعار النفط يتسببان في اضطراب اقتصادي كبير في المنطقة قد يكون تأثيره طويل الأمد. وأضاف "بينما يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن عمق ومدى الأزمة، فإن هذا الوباء سيفاقم مشكلة البطالة في المنطقة ويزيد من مستويات الدين العام والخارجي المرتفعة أصلا". وكان الصندوق قد توقع الثلاثاء أن ينكمش اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.3 في المئة هذا العام على خلفية إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد وتراجع أسعار النفط.

وتابع الصندوق "إلى جانب ذلك، ونظرا لكثافة العمالة في هذه القطاعات، قد تكون هناك موجة ثانية من الآثار على الطلب المحلي في المنطقة إذا ارتفع معدل البطالة وانخفضت الأجور والتحويلات". وتضررت أنشطة اقتصادية أخرى بفعل تعطيل سلاسل الإمداد وتهاوي الأنشطة وثقة المستهلكين، وزاد من الضغط التدهور في أسواق المال العالمية مما قاد إلى نزوح تدفقات رأس المال. وقال الصندوق إن تدفقات بنحو خمسة مليارات دولار خرجت من المنطقة في مارس، ما يمثل تهديدا لتحديات إعادة التمويل لحكومات تواجه استحقاقات خارجية مقبلة تصل إجمالاً إلى 35 مليار دولار هذا العام. ويثير هذا القلق بشكل خاص بعض الدول المستوردة في المنطقة بما في ذلك العراق والسودان واليمن التي تواجه أكبر تحديات لاحتواء تفشي الفيروس.



قتامة في الأفق

هذا العام قبل أن تغير الجائحة جميع توقعات النمو. وتوسع إيران، أكثر دول الشرق الأوسط تضرراً من الوباء، لاقتراض خمسة مليارات دولار من تمويل الطوارئ للصندوق، فيما تحاول تحقيق التوازن بين إجراءات احتواء الفيروس والتحرك لدعم الاقتصاد الذي تضرر بالفعل جراء العقوبات الأميركية. وقال الصندوق في توقعاته الاقتصادية للمنطقة "إجراءات الاحتواء اللازمة لوقف تفشي الفيروس أثرت على القطاعات الغنية بالوظائف في المنطقة، مع آثار سلبية على الثقة والنشاط غير النفطي".

صندوق النقد الدولي يتوقع أن تشهد دول الشرق الأوسط ووسط آسيا انكماشاً يفوق الأزمة المالية العالمية في 2008

وقال الصندوق إنه بصفة عامة، من المتوقع أن ينخفض النمو في المنطقة 1.2 في المئة في 2019 إلى انكماش 2.8 في المئة العام الجاري، لكنه يتوقع أيضاً أن يتعافى النمو لاحقاً إلى أربعة في المئة العام المقبل مع انحسار المخاطر من الوباء. ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد السعودية، أكبر دولة مصدرة للخام في العالم، 2.3 في المئة في العام الجاري من نمو 0.3 في المئة في 2019، بحسب الصندوق الذي كان يتوقع نمواً 2.2 في المئة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة.

وضعت جائحة كورونا اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا بين فكي كماشة بفعل تعطل أغلب محركات النمو جراء فيروس كورونا والتأثر الشديد بحرب أسعار النفط وتبعات ذلك من تدهور في التوازنات المالية مما دفع إلى انهيار غير مسبوق.

واشنطن - قال صندوق النقد الدولي الأربعاء، إن دولاراً في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا ستشهد انكماشاً هذا العام يفوق ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية في 2008 وصدمة أسعار النفط في 2015. وقال الصندوق في وقت سابق من الأسبوع الجاري إن من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنحو 3 في المئة خلال 2020 في ظل انهيار للأنشطة الاقتصادية ناجم عن فيروس كورونا، ما سيثبت أكبر تراجع منذ الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي الشرق الأوسط، ستعاني الدول التي تعول بقوة على صادرات النفط من ضغط إضافي نتيجة انهيار أسعار الخام الناجم عن تراجع الطلب على النفط، وكذلك بسبب معركة على الحصص السوقية بين عمالقي النفط السعودية وروسيا والتي عززت تخمة فائض المعروض وذلك حتى يوم الأحد الماضي.

وقد ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المنطقة المصدرة للنفط 4.2 في المئة العام الجاري في تعديل حاد نزولاً من توقعات الصندوق بنمو

1.46 تريليون دولار قيمة ديون الدول العربية المتوقعة جراء تداعيات كورونا

وأشار إلى أن الخطة الخاصة بوقف فوري لسداد مستحقات الديون تحظى بدعم كل الدول الدائنة في مجموعة العشرين إضافة إلى أعضاء نادي باريس للمقرضين من القطاع العام. وأكد مسؤول بارز في البنك الدولي وجود "استعداد ضخم" من جانب الدائنين الثنائيين الرسميين لتعليق مدفوعات ديون دول العالم الأكثر فقراً حتى يمكنها التركيز على محاربة جائحة فيروس كورونا. وقال أكسيل فان تروتنبرغ المدير العام للبنك الدولي إن مجموعة العشرين ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى تدعم إلى حد كبير دعوة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لوقف مؤقتة لمدفوعات الديون. وأضاف أن "الجميع يتفهمون أننا نحتاج إلى مساعدة الدول الأكثر فقراً. يوجد استعداد ضخم ولا أحد يشك في ذلك، لا أحد على الإطلاق. نحن في موقف جيد للتحرك قدماً". وأشار تروتنبرغ إلى أن تفشي فيروس كورونا يعطل تقدم الدول الأكثر فقراً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أنه من المتوقع أن يتدهور العجز المالي في المنطقة من 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام. وقال الصندوق إنه من أجل تخفيف الأثر، يتعين على دول المنطقة "تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم إعفاءات ضريبية مؤقتة وموجهة وإعانات"، وكذلك "إعادة توجيه أولويات الإنفاق، على سبيل المثال عن طريق خفض أو تأخير النفقات غير الأساسية". وحذّر من أن "سوء التعامل مع تفشي المرض يمكن أن يزيد من عدم

شبح الإفلاس يدهم قطاع الرعاية الصحية اللبناني

جراء تداعيات كورونا وتركة ثقيلة من الصعوبات الاقتصادية خلفتها عقود من اختلالات تسيير الدولة. ويعاني بدوره قطاع الصحة العامة من أزمات لا حصر لها، من ذلك تدهور على الصعيد المالي بفعل حجب مده بالسيولة النقدية اللازمة المرتبطة بمستحقات له قديمة بزمة البعض من الهيئات الضامنة الرسمية، والتي بلغت أكثر من مليار دولار.

ويرى خبراء أن الغياب البارز لدور الاستثمارات الخاصة يعتبر من العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تطوير القطاع الصحي في لبنان، كما أن المخضبات الموجهة من الدولة لصناديق التأمين الصحية غير متساوية، وأدت إلى تفاوت في مستوى الخدمات للمستفيدين من هذه الصناديق.

وتشير التقديرات إلى أن وزارة الصحة تتكفل بعلاج نصف اللبنانيين غير المؤمنيين صحياً، حيث تغطي 85 في المئة من المصاريف لكل فرد منهم، بينما يتكفل المستفيد بالباقي، ما اعتبره كثيرون هدراً للمال العام.

المئة، مما أدى إلى ازدياد الفقر والبطالة في البلاد. ويواجه لبنان أزمة مالية حادة مع انهيار كبير في العملة المحلية وجبل من الديون التي بلغت تداعياتها التخلف عن السداد وشلل اقتصادي كبير في العام الماضي إلى ما دون صفر في



كابوس الإفلاس وكورونا

ويتوجب على لبنان في العام الحالي سداد نحو 4.6 مليار دولار من سندات اليوروبوند وفوائدها وسط بلوغ الدين العام في البلاد مستويات مقلقة تفوق 90 مليار دولار وانخفاض معدل النمو في العام الماضي إلى ما دون صفر في

نسبة الإشغال إلى الربع بينما بقيت المصاريف على حالها، ما أدى إلى خسارة إضافية للمستشفيات. وحذر من أن "عدم دفع المستحقات سيؤدي إلى إقفال نحو 20 مستشفى في الأسابيع المقبلة من أصل 126 مستشفى خاصاً في لبنان".

ويشهد لبنان أزمة مالية واقتصادية ونقدية حادة وتدهوراً في الأوضاع المعيشية وتزايد البطالة، كما أدى الشح في الدولار إلى انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية بنحو 60 في المئة في السوق الموازية وسط فرض المصارف قيوداً مشددة على سحب الودائع والتحويلات المالية.

وكان وزير المال اللبناني قد أعلن الشهر الماضي توقف بلاده عن سداد جميع سندات الخزينة المستحقة بالدولار الأميركي (يوروبوند) حتى العام 2035 في إطار إعادة هيكلة شاملة للدين من أجل حماية احتياطي لبنان المحدود من العملات الأجنبية وإدارته بحكمة وحذر لتمويل استيراد السلع الأساسية.

طفت أزمة قطاع الرعاية الصحية اللبناني الخاص مجدداً مع تخلف الحكومة عن سداد مستحقات القطاع في وقت تشهد فيه مستشفيات القطاع العام والخاص انفجاراً في الطلب جراء فيروس كورونا مما يهدد الكيانات الصحية بالإفلاس والإغلاق ويضرب استدامة القطاع.

بيروت - أبدى اتحاد المستشفيات العربية في بيان، الثلاثاء، قلقه من انفجار أزمة القطاع الاستشفائي الخاص في لبنان المهده بالإفلاس والسبب عدم سداد الحكومة اللبنانية مستحقاتها للمستشفيات الخاصة.



فادي علامة

هذه المرحلة دقيقة مع حاجة إلى الطاقة القصوى للمستشفيات

وذكر بيان الاتحاد الذي يرأسه النائب اللبناني فادي علامة أن هذا الوضع يأتي "في أكثر المراحل دقة وخطورة وأشدّها حاجة إلى الطاقة القصوى للمستشفيات الخاصة إلى جانب الحكومية لمواجهة